الباب الثاني
ماهية العولمة
مقاربة نظرية وتطبيقية

١. هل العولمة نهاية التاريخ أم أنها تباشير مرحلة جديدة؟

الحق أن نظام العولمة يحمل تناقضات يكون من يحاول إخفاءها كمن يحاول أن يحجب الغابة بشجرة، وهذه التناقضات ناجمة عن الاختلال الكامن في نظام العولمة الجديدة واقتصاد السوق الذي يقوم عليه.

لماذا نؤكد تواصل التاريخ في حركته ونرفض أن ينتهي وتنتهي حركته؟ لماذا نرفض من باب أولى أن يكون نظام السوق والعولمة الجديدة نظاماً مخلداً يضع نهاية للتطور والتحول؟ ذلك لأنه نظام محكوم بالسوق، والسوق تحدد الأسعار وتنظم النشاط الاقتصادي لكنها تصنع الأزمات الدورية والبنيوية وتثير الحروب؛ ومن خلال هذه الأزمات

والحروب تتجدد الصناعات والاقتصادات وتتغير الحدود والدول؛ فيتطور التاريخ وتنتفي نهايته التي يزعمها فرنسيس فوكوياما.

وعلى انتصار الرأسمالية ونجاحها في إعادة توحيد العالم في سوق موحدة، فإن جماعات كثيرة ونقابيين ومزارعين ومفكرين وسياسيين عديدين رأوا في نظام العولمة الجديد نظاماً جائراً مهدداً للسيادة وحرية القرار الاقتصادي الوطني وخصوصية المجتمع الثقافية؛ فشكلوا تياراً رفضياً يقوم على رفض العولمة جملةً وتفصيلاً؛ وتبنوا أشكالاً عنيفة من الاحتجاج لا ترى فيها إلا ظلماً وضرراً.

٢. العولمة الجديدة مرحلة وليست نهاية، وهي مزيج من الفرص والتهديد

هل يصح طرح العولمة على أنها خيار خير أو خيار شر؟ أم يجدر بالمرء أن يرى فيها ظاهرة موضوعية لا مفر من الإقرار بها؛ تحمل جوانب يمكن اعتبارها إيجابية لأنها تتيح حرية وفرصاً واعدة؛ وجوانب أخرى نسميها سلبية لأنها تعني (أو قد تعني) تضييقاً للحرية؛ وتضع عوائق تحد من الفرص والحرية. إن العولمة الجديدة حقيقة تاريخية انبثقت عن صراع مرير امتد أكثر من سبعين عاماً بين نظامين

متناقضين، وعن ثورة في العلوم والتكنولوجيا تتابعت موجاتها وتسارعت عبر مراحل زمنية عدة شملت قرناً كاملاً. لم تظهر العولمة الراهنة هذه ولا انتصرت في غفلة من الزمن؛ وإنما نمت ونضجت وشقت طريقها إلى الواقع عبر تطور موضوعي استغرق عقوداً عديدة، إن لم نقل قرناً من الزمان كما بينا.

بسقوط الاتحاد السوفييتي وانهيار النظام الاشتراكي تحول العالم بأسره إلى اقتصاد السوق مجدداً، وإذا أعادت الرأسمالية الدولية توحيد العالم في نظام موحد للسوق لم تعد الدول على اختلافها تملك خياراً إلا السعي للاندماج في الاقتصاد العالمي بأفضل الشروط الممكنة وأكثرها وعداً بالنسبة إلى المستقبل. ذلك أنه حتى عندما كان العالم منقسماً إلى نظامين ومعسكرين؛ أحدهما خاضع لنظام السوق والآخر مستقل عنه. كانت العولمة تجري وتتطور وتستخدم الثورة التكنولوجية والاستغلال الرأسمالي للتصدي للمشروع الاشتراكي ثم تطويقه وأخيراً هزمه وتصفيته.

إذا كان الأمر كذلك فإن المسألة المطروحة تصبح خياراً بين رفض العولمة جملة وتفصيلاً؛ ويكون هذا الرفض - ولا بد أن يكون - عاطفياً وغير عقلاني، واعتبار هذه

العولمة تحدياً مستجداً ولكن حقيقياً يتطلب معرفتها وتقييمها ونقدها؛ ومن ثم تطويرها أو تجاوزها. لقد انتصرت العولمة الجديدة بفضل قواها المادية والفكرية الفائقة من صناعات فائقة التقدم والإنتاجية تعتمد على تقانات عالية وطليعية، وقدرات علمية وبحثية فائقة التقدم، إضافة إلى المصارف والبيوتات المالية وأسواق الأسهم والأوراق المالية وموارد الطاقة والموارد الطبيعية والأولية؛ ومرافق حيوية وبنى ارتكازية وقدرات تدميرية وعسكرية.

الحق أن العولمة الجديدة مزيج من الفرص والتهديد، وتملك بنية ديناميكية وتناقضية في الوقت نفسه؛ فهي عملية تغير بقدر ما هي عملية تغيير، وهي إطار للتعاون وإطار للتنازع في الوقت نفسه؛ ومثلما كان النظام الرأسمالي الدولي الذي تمثلت به المرحلة الماضية من العولمة في وقت الحرب الباردة نظاماً اختلالياً يتحرك ويتطور بفعل اختلالاته وتناقضاته، كان كذلك شأن نظام الرأسمالية الجديد؛ نظام العولمة الجديدة يتصف بالاختلال والتناقض ويحمل في أحشائه عوامل زواله، ويمهد في تطوره لنظام عالمي آخر يتلوه ويحل محله. وبالضبط فإن هذا الفهم الموضوعي للعولمة الجديدة ولحركة التاريخ إجمالاً يكشف للمرء عن الفرص والعوائق القائمة في صلب هذه العولمة.

٣. العلاقة بين الرأسمالية والدولة القومية في عصر العولمة

خضعت المصالح الفردية والشركات الخاصة في مراحل ما قبل العولمة لسيطرة الدول الوطنية، غير أن الاستيلاء على المستعمرات ومواردها البشرية والطبيعية، ثم تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات إليها وإلى الدول الصناعية الأخرى، أديا إلى توسع سلطة الشركات وتقلص نفوذ دولها القومية عليها، حتى إذا تشكلت الشركات المتكاملة المتعددة الجنسية وبالآلاف بل عشرات الآلاف اتسعت سلطتها على الصعيد العالمي، وأصبحت تنافس الدول المختلفة التي تقيم فيها فروعاً للإنتاج أو التسويق وليس الدولة القومية أي الدولة الأم وحدها.

أما في عصر العولمة الجديدة فنشهد تطوراً لظاهرة جديدة هي تَعَوْلُمُ الشركات أي تجاوز الشركات المتعددة الجنسية إلى شركات جديدة معولمة، وبذلك تتضاءل وتميل للاختفاء المناظرةُ الفكرية بين أولئك الاقتصاديين الذين أصروا حتى الآن على انتماء الشركة المتعددة الجنسية انتماءً قومياً غالباً؛ أي لدولة قومية واحدة، والاقتصاديين الآخرين الذين اعتبروا أن تعدد الجنسية لدى هذه الفئة من الشركات الرأسمالية المتكاملة العابرة للأوطان قد وضع حدّاً لانتمائها

إلى دولة قومية هي دولتها الأم (كما كان الأمر في المراحل الأولى من الرأسمالية أي قبل الانتقال إلى التدويل والعولمة).

عودةً إلى ما تقدم يمكن من منظور العلاقة بين الرأسمالية وإطار الدولة القومية والسوق القومية تقسيمُ تطور الرأسمالية، بوصفها نظاماً عالمياً، إلى أربع تشكيلات تاريخية كبرى:

أولاً- التشكيلة ما بين القومية – Inter-National – وهي أطول التشكيلات عمراً في تاريخ الرأسمالية؛ إذ تعود بداياتها إلى القرن الخامس عشر، وقد شرع المفكرون الاقتصاديون بالتنظير لها منذ أواخر القرن الثامن عشر. وأهم ما يميز هذه التشكيلة غلبة البعد الذي تمثله المبادلات التجارية للسلع والخدمات بين الأمم على سائر أبعاد العولمة الرأسمالية. ومنطق هذه التشكيلة مؤسس على مبدأ التخصص الدولي القائم بدوره على التفاوت بين الكيانات القومية في مستويات إنتاجيتها في القطاعات المختلفة؛ فكل بلد يستفيد من مزايا تخصصية ليقايض منتجاته بالمنتجات التي يتخصص بها بلد آخر. وحركة رؤوس الأموال في هذه التشكيلة مرتبطة بتسوية الصفقات التجارية. والمرجع الأساس في احتسابها هو نظام المدفوعات وأهمية دور التاجر في هذه التشكيلة. فالدولة القومية تظل هي الفاعل الرئيسي في الحياة

الاقتصادية، فضلاً عن كونها تمثل الحيز المكاني الثابت لمخزون عوامل الإنتاج الذي يتحكم بفوارق الإنتاجية.

ثانياً- التشكيلة متعددة القومية: وهي تشكيلة يمكن التأريخ لبدايتها بمطلع الستينيات من القرن العشرين، والبعد الغالب عليها هو حركية إنتاج السلع والخدمات، وليس فقط حركية تبادلها- كما في التشكيلة الأولى - والمعلم الرئيسي لهذه التشكيلة هو التوظيفات الخارجية المباشرة للشركات ولا يحكمها منطق التخصص الدولي، وإنما منطق التنافس بين الشركات المتعددة الجنسية للفوز بأكبر حصة ممكنة من السوق العالمية وهذا دون اعتبار للتوازن في ميزان المدفوعات في بلد المنشأ. في هذه التشكيلة تغدو الشركات متعددة الجنسية الفاعل الرئيسي في الاقتصاد المعولم، بينما تضطر الدولة القومية لا إلى التخلي عن قطاعات من سيادتها (المناطق الحرة) لمصلحة تلك الشركات فحسب، وإنما تضطرُّ أيضاً لتقديم شتى التنازلات والتسهيلات القانونية والضريبية، لإغراء الاستثمارات الأجنبية واستقبال المصانع المرحّلة.

ثالثاً- التشكيلة العولمية: بدأت هذه بالتبلور منذ منتصف الثمانينيات، ثم تسارع إيقاعها في التسعينيات بعد تفكك المعسكر السوفييتي وانتصار الليبرالية الجديدة (حاكمية

السوق) على سائر أشكال المقاومة الإيديولوجية. تتسم التشكيلة العولمية بغلبة البعد المالي فيها مقترناً بتداول الرساميل المالية في الزمن الفعلي كما يقال، دون أي اعتبار آخر غير المردودية الفورية، كما أن الخدمة ضمن هذه التشكيلة لا تبقى لمصلحة التجار أوالصناعيين كما في التشكيلتين السابقتين، وإنما تصبح لمصلحة أصحاب الريوع (Rent Holders) سواء أكانوا من كبار أصحاب الملايين أم من صغار المساهمين. ثم جاءت ثورة تقانات (تكنولوجيات) الإعلام والاتصال لتعمق القطيعة التي استحدثتها التشكيلة العولمية بتغليبها البعد الزماني على البعد المكاني، مع كل ما يترتب على ذلك من تقليص متزايد لسلطة الدولة من حيث هي سيدة المكان.

رابعاً- التشكيلة القارّية (الصين والهند والولايات المتحدة)

ينقسم العالم إلى مجموعتين رئيستين من الدول: مجموعة أولى تضم عدداً قليلاً من الدول الكبرى القارّية العملاقة ولاسيما الولايات المتحدة والصين والهند وروسية الاتحادية والبرازيل وتلحق بها فرنسة وبريطانية؛ ومجموعة ثانية تضم سائر دول العالم*.

* تنقسم إلى عدة فئات أولها دول متوسطة إلى كبيرة وهي إندونيسية =

إن توسعية الشركات والتشكيلات المتعددة الجنسية تقضم سلطة الدولة الصغيرة؛ هذا في الوقت الذي تجد الدول الأولى نفسها مساقة إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي ونظام العولمة، بينما تتمكن أقلية الدول الكبرى القارّية والعملاقة من مواجهة ما تتصف به العولمة من توسعية وترد عليها بقدرة تصاعدية على التصدير إلى الأسواق العالمية إلى جانب احتفاظها باقتصاد محلي يملك من الموارد البشرية والطبيعية والصناعية والتكنولوجية ما يسمح لها بتطوير سوق محلية وقدرة تكنولوجية، تفوقان بأبعادهما أهمية التصدير، أي الاندماج الخارجي، وتضعان دولتهما العملاقة بمأمن نسبي من تقلبات السوق المعولمة تجارية كانت أم مالية.

للنظر عن قرب في حالة الصين العملاقة التي تعد ملياراً وثلاث مئة مليون إنسان، نجد أنها تمتلك نظاماً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً موحداً؛ فقد انفصلت إثر تأسيس دولتها

= والباكستان والمكسيك، وثانيها فئة متوسطة كألمانية وإيطالية وكورية الجنوبية من جهة وإيران ومصر من جهة أخرى؛ وفئة ثالثة صغيرة كماليزية والمغرب والجزائر والعراق وسورية وتونس والنمسة وسويسرة، وفئة رابعة صغرى كدول الخليج العربية وسان سلفادور ونيكارغوا، وفئة خامسة صغروية كدول الباسيفيك مثل دولة فيجي ومملكة تونجا وجزر المارشال وموناكو.

الجديدة الشيوعية في عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٧٩ أي على امتداد ثلاثين عاماًعن النظام الرأسمالي العالمي، وسعت إلى بتر علاقتها معه، وقد استخدم مفهوم البتر (RUPTURE) صديقنا الاقتصادي المصري ذائع الصيت سمير أمين، لكنها عدلت عن هذا الخيار الاستراتيجي لتأخذ بدلاً عنه بخيار نقيض وهو خيار الاندماج في الاقتصاد العالمي، لقد دان العالم لنظام السوق وسلطة رأس المال اللذين أعادا ويعيدان حالياً صياغة العالم وفقاً لحاجاتهما وغاياتهما.

لكن بسط الرأسمالية نظامها القائم على السوق على العالم بأسره مما أوجب على الدول المختلفة أن تعاود اندماجها بشكل أشد وأعمق في الاقتصاد العالمي لا يعني انضمامها إلى نظام شامل خالد في جموده به ينتهي التاريخ وعنده. وإنما الأمر على العكس من ذلك؛ لأن الاندماج في الاقتصاد العالمي يمثل تحدياً حقيقياً؛ ويعني تطوراً ديناميكياً غنياً بالحركة والتغيير والتغير؛ وسيرورةً تعتمد على جهود متواصلة وارتقاء مستمر في الفاعلية؛ الأمر الذي يستوجب وضوح الرؤية الاستراتيجية وقوة العزم والإرادة والدأب والجد في العمل. وفي حالة الصين فإن تحديات العولمة لها تعني تغيراً عميقاً ونهوضاً وتحولاً عاصفاً لا يقاوم إلى قوة اقتصادية عظمى تصنع بقدر كبير تاريخها بنفسها، ولنفسها

وتغير العالم والاقتصاد العالمي بدورها الخاص ونهوضها ومد نفوذها.

إن للاندماج في الاقتصاد العالمي أفقاً زمنياً وخصوصية مرحلية؛ وهو يعكس ولا سيما في حالة الصين علاقة جدلية بين العام العالمي أي العولمة الجديدة والخاص الصيني في الاندماج في العولمة مع تحديها والتأثير المتزايد في مآل مرحلتها الراهنة.

لكن الاندماج في الاقتصاد العالمي يبقى؛ كقاعدة عامة؛ خياراً لا مفر منه. لكن هذا الخيار يستهدف التغيير ويساعد - إن أحسن فهمه وحدد بوضوح هدفه - على الإسهام في التغيير العالمي، والمقصود بالتغيير العالمي تغيير الواقع الوطني بتطويره ورفع شأنه وترقية قدرته على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ وهو بذلك يعني إسهاماً مهما كان متواضعاً في تطوير ظاهرة العولمة الراهنة؛ وقد يساعد على تجاوز عيوبها البنيوية واختلالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفظة.

إن القدرة على التأثير في العولمة الجديدة من خلال الاندماج فيها وتحديها في الوقت نفسه تتضاعف عند اعتماد التكتل الاقتصادي الإقليمي (بين دول يوحدها الموقع الجغرافي المشترك دون أن يجمعها بالضرورة انتماء قومي

مشترك) إطاراً للنموالاقتصادي الجماعي والاندماج الإقليمي من جهة؛ ومواجهة التحديات المتمثلة بالعولمة بصورة فعالة من جهة أخرى، فكيف إذا جرى تجديد الاندماج في الاقتصاد العالمي وتطوير نمطه التكنولوجي والإنتاجي من خلال كتلة إقليمية متجانسة هي الكيان الاقتصادي العربي الجماعي بما يمثل من منطقة اقتصادية أكثر سكاناً وأغنى مورداً وأكمل بنية وأعظم قدرة على النمو والمنافسة من كيان قطري منفرد يندمج في الاقتصاد العملاق للعولمة الجديدة؟

الثابت والمتحول في دلالة الدولة القطرية العربية

قلما نجد في العالم بلداناً لم تتغير حدودها توسعاً أو تقلصاً عبر التاريخ، وقد انتهى طموح الإمبراطوريات واقتتال الدول وصعود الممالك أو انهيارها بتحرك ثوابتها أو تقوضها وبتغير حدودها. كانت الدول وما تزال تسعى لأن تصبح حقائق ثابتة؛ لكنها سرعان ما واجهت أو تواجه حالات من الركود والجمود أو مستجدات مأساوية فتنقلِبُ حقائقها الثابتة إلى متحولات جديدة.

لا تخرج الدول العربية اليوم عن القاعدة فقد انبثقت عن تجزئة للممالك العربية والإمبراطوريات الإسلامية في إطار

التوسع الغربي الاستعماري؛ وتقاسم المستعمرات ومناطق النفط والنفوذ؛ وهكذا قامت مجموعة صغيرة من الدول العربية الكبيرة أو المتوسطة واسعة المساحة كثيرة السكان متعددة الموارد ولا سيما مصر والمغرب والعراق والجزائر والسودان والمملكة العربية السعودية؛ ومجموعة ثانية من الدول العربية صغيرة المساحة وقليلة السكان أحادية الموارد كالكويت وقطر والبحرين والأردن وموريتانية.

وعلى الرغم من مرور أكثر من نصف قرن أو حتى ثلاثة أرباع القرن على قيام كل من هذه الدول فإن تشكيلتها باعتبارها دولة وطنية (قطرية) تبقى حديثة العهد؛ وتبدو في نظر كثيرين إن لم يكن أكثرية مواطنيها تشكيلة انتقالية أو مؤقتة وليست نهائية ناجزة، بينما يبدو الاندماج العربي الإقليمي (العربي الشامل) أو على الأقل الاندماج العربي شبه الإقليمي (المغاربي أو المتوسطي أو الخليجي) أكثر تعبيراً عن تشكيلة الدولة القطرية (المسماة القومية في التصنيف الوارد أعلاه)، فنجد قبولاً وحماساً للدعوة إلى اعتبار الاندماج الاقتصادي العربي الإقليمي أي التكامل الاقتصادي العربي أداة وإطاراً لمواجهة العرب التحدي المزدوج الذي يواجهه العرب: تحدي العولمة وتحدي التنمية.

٤. الاندماج في اقتصاد العولمة بين التسرع والتدرج

بيد أنه ينبغي التمييز بين حتمية الاندماج في اقتصاد السوق العالمي وعملية الدخول إليه أو تطوير الاندماج فيه، وإذا اعتبرنا حتمية الاندماج الهدفَ الرئيس لاستراتيجية الاندماج تكون عملية الدخول فيه بمثابة مراحل الاندماج الزمنية المتتابعة وأطره التنفيذية وسياساته، والمقصود هنا هو رسم استراتيجية للاندماج بما يتيح التدرج في الانفتاح التجاري والمالي والاستثماري يتيح التأقلم بصورة متزايدة وفق أولويات واضحة محددة وصولاً إلى الاندماج. خلافاً لهذه الاستراتيجية المرنة والواقعية طبقت الدول النامية (بمعظمها) من أجل دخولها السوق العالمية واندماجها في سوق الاقتصاد العالمي استراتيجية الكي أو العلاج بالصدمة القائم على تحقيق إصلاحات قصوى في الهياكل والسياسات الاقتصادية في أزمان قصيرة وبتكلفةٍ اقتصادية واجتماعية كبيرة، إذ ثمّةَ دول عمقت اندماجها في السوق العالمية وطورته وحققته بكلفة اجتماعية عالية في زمن قصير وهومايعرف بالعلاج بأسلوب الصدمة.

لعل السبب الرئيسي في انخراط الدول - ولا سيما النامية منها - في نظام العولمة الجديدة بأخذها بنظام الليبرالية الاقتصادية الفجة وأسلوب العلاج بالصدمة يعود الى وقوع

هذه الدول واحدةً تلو أخرى في مأزق المديونية الخارجية؛ وخضوعها من ثمَّ لوصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتصفية الإنفاق الاستثماري العام؛ وخصخصة المؤسسات العامة وتزويد الأجور وتسريح العمال. ويكفي - مثالاً - التحرير التجاري التام الذي يشكل بنداً أساسياً من برامج التحرير الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي في الوقت نفسه. تبقى العلاقة قوية بين نموذج التحرير الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ونموذج الاندماج في الاقتصاد العالمي وظاهرة العولمة.

ليس ثمّةَ شك في أن الاندماج الناجح في الاقتصاد العالمي وفي العولمة الجديدة يستوجب تحديداً ناجعاً للتخصص الاقتصادي الدولي المطلوب للدولة الراغبة في الاندماج؛ واستراتيجية متكاملة واضحة لبلوغ هذا التخصص وتحديد ما يترتب عليه من علاقة جديدة بالاقتصاد العالمي، والاقتصادات الإقليمية والقطرية المجاورة، ومن ثم تحديد المداخل ومراحل التدرج في الاندماج. أما الاندماج المتسرع في الاقتصاد العالمي فهو الاندماج الذي لا يقوم على رؤية واضحة واستراتيجيات واضحة وآليات ومداخل غير متجانسة وغير مبرمجة زمنياً.

تدل المؤشرات على الطابع التناقضي لخصائص العولمة

القائمة؛ فنجد ظاهرة الدمج في الاقتصاد العالمي اتجاهاً مركزياً في العولمة؛ بجانب ظاهرة الإقصاء أو التهميش التي تطال مناطق من العالم بأسرها؛ أو دولاً أو أجزاءً من دولة واحدة كما نجد مؤسسات فوق القومية أو متعددة الجنسية تمارس أعلى الصلاحيات وأوسعها ممارسة المركزية استناداً إلى السطوة الممنوحة لها على المستوى العالمي، تبسط نفوذها وتفرض قواعدها ومفاهيمها ومناهجها على الدولة الوطنية أو مؤسساتها؛ متجاوزة سيادتها الوطنية والشعبية، هذا في الوقت الذي تظهر فيه وتنشط منظمات قاعدية وجمعيات أهلية (Organizations-based and Grassroots Community) تجسد بنشاطها المشاركة المباشرة والديمقراطية واللامركزية. حتى لو أخذنا منظمة التجارة العالمية التي تعتبر "أيقونة" مؤسسية من أيقونات العولمة الجديدة الراهنة؛ فإننا نجد فيها عناصر السطوة العولمية المتمثلة في وجوب التحرير التجاري، بجانب الخضوع لقرارات المنظمة المتعلقة بحسم الخلافات التجارية، بجانب عنصر التمثيل الديمقراطي المتساوي؛ أي لكل دولة صوت واحد أياً كان حجمها وكانت قوتها العسكرية والاقتصادية. إن الطابع التناقضي المزدوج في العولمة وفرصها ومزاياها المتلازمة مع مخاطرها وأضرارها تدعونا إلى رصد العولمة إجمالاً وتحليل كل من قطاعاتها التكنولوجية والإنتاجية بعد

تخصيصها؛ بهدف التوصل إلى معرفة أدقّ بمساراتها ومطباتها، وتحديدِ أنسبِ المداخل للاندماج فيها. ولو استطعنا أن نحدد مرجعية فلسفية واقتصادية وسياسية لعولمة بديلة تتصف بالتوازن والتعويض المتبادل بين المجتمع والسوق وبين العمالة ورأس المال وبين العمالة والتكنولوجيا وبين العولمة والتهميش وبين المركزية واللامركزية، لأمكننا أن نستخلص بعد مقارنتها مع خصائص العولمة الراهنة وتناقضاتها ونقائصها، معالمَ ومحاورَ لإصلاح العولمة الراهنة بما يجعلها أكثر توازناً وديمقراطية وعدالة وإنسانية.